الإسلام والتنمية الاجتماعية

الإسلام والتنمية الاجتماعية

بقلم
الدكتور محسن عبد الحميد
أستاذ التفسير في كلية التربية
بجامعة بغداد

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

حقوق الطبع محفوظة

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية
هاتف: ٦٦٠٣٢٣٨ - ٦٦٠٣٦٥٢ - تلكس: ٦٠٣٠٦٧ -
ص.ب: ١٢٥٠/٢١٤٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فلقد حدث تطور كبير وسريع في الحياة الحضارية والاجتماعية في العصر الحديث، من حيث مناهج الفنون والآداب والعلوم وتفاصيل المخترعات والصناعة والتقنية العالية من الحركة العلمية الحديثة المستمرة التي كشفت عن القوانين المادية المودَعة في الوجود، وكيفية تسخيرها لتحقيق سعادة الإنسان في شتى مجالات الحياة.

إن الباحثين قد درسوا مظاهر هذا التطور المادي الهائل في حياة البشرية وقارنوها بتطور الحياة في تاريخ البشرية المدوَّن، فوجدوا أن ما حصل من تطور في تلك المجالات في القرون الأخيرة تفوق أضعافاً مضاعفة كل ما وصل إلينا من تطور في ذلك التاريخ الطويل[1].

ولقد انبثقت من مظاهر ذلك التطور تنمية حضارية واجتماعية هائلة، أثّرت في سلوك الإنسان ونظام المجتمع تأثيراً كبيراً من حيث علاقة الإنسان بالعالم الخارجي، عندما سخر في إطار تلك التنمية، قوانين الحياة لمزيد من الرفاهية والقضاء على الآثار المدمِّرة للجهل والجوع والمرض، بحيث حصل الإنسان على نتائج باهرة في المجتمعات التي حدثت فيها التنمية في ظل ذلك التقدم المادي الكبير.

---

(١) من هؤلاء الباحثين «غارودي» في كتابه «منعطف الاشتراكية الكبير»: ص ٤١.

غير أن تجارب الأيام أثبتت أن تلك النتائج لم تشبع دوافع الإنسان الجوهرية كلها، وبقيت مساحات مهمة منها فارغة فراغاً مخيفاً. لأن الحاجات الإنسانية ليست مادية فحسب، بل هي حاجات شاملة شمول دوافع الإنسان المتنوعة. منها المادية ومنها المعنوية التي تمثل أخصّ خصائصه التي تميزه عن عالم الحيوان والمخلوقات الأخرى.

ولذلك فإن التنمية الحضارية الحديثة بقدر ما خدمت الإنسان، سببت له أزمات نفسية وروحية واجتماعية وأخلاقية في غاية الخطورة، أي إن التنمية الحديثة بمناهجها المادية المتعددة، لم تحل مشكلة الإنسان مع نفسه ومع إخوانه الآخرين الذين يختلفون معه في الدين والفكر واللون والعنصر، بسبب أن تلك التنمية لم تأخذ مداها الإنساني الشامل والكامل، في المظهر وفي العمق معاً.

وبعبارة أخرى إن التنمية الحديثة التي استندت على المناهج المادية وحدها لم تحترم قط صاحبها وموجدها، بل إنها لم تحاول أن تعرفه معرفة حقيقية[1].

وفي هذا يقول العلاّمة الفرنسي ألكسي كاريل:

(يجب أن يكون الإنسان مقياساً لكل شيء. ولكن الواقع هو عكس ذلك، فهو غريب في العالم الذي ابتدعه، إنه لم يستطع أن ينظم دنياه بنفسه، لأنه لا يملك معرفة علمية بطبيعته.. ومن ثم فإن التقدم الهائل الذي أحرزته علوم الجماد على علوم الحياة هو إحدى الكوارث التي عانت منها الإنسانية، فالبيئة التي ولدتها عقولنا واختراعاتنا غير صالحة لا بالنسبة لقوامنا ولا بالنسبة لهيئتنا.. إننا قوم تُعساء، لأننا ننحطّ أخلاقيّاً وعقليّاً.. إن

---

(١) راجع في ذلك الدراسات العلمية العميقة التي قام بها الفيلسوف الفرنسي «غارودي» قبل إسلامه، عن التنمية في الغرب والتي نشرها في كتاب سماه «مشروع الأمل»: ص ٥ وما بعدها.

الجماعات والأمم التي بلغت فيها الحضارة الصناعية أعظم نمو وتقدم هي على وجه الدقة الجماعات والأمم الآخذة في الضعف والتي ستكون عودتها إلى البربرية والهمجية أسرع من عودة غيرها إليها. ولكنها لا تدرك ذلك إذ ليس هناك ما يحميها من الظروف العدائية التي شيّدها العلم حولها)[1].

ولا شك أن السبب الحقيقي لإخفاق التنمية الحديثة في إسعاد الإنسان يرجع إلى النظام الحضاري الذي يقف وراءها والذي يعتمد على المادية البحتة، وعدّ الإنسان حيواناً كسائر الحيوانات، متأثراً في ذلك بنظرية التطوّر والنظريات الاجتماعية التي تفرعت عليها في العصر الحديث، ولذلك فإن عدداً من مفكري الغرب وفلاسفته وجهوا نقدهم إلى النظام الحضاري الذي يقود التنمية الحديثة، منهم «غارودي» الذي يقول عن الحضارة الغربية:

- استندت على الإرادة الفردية الغازية المريدة للربح والسيطرة والتي لا تتردد لحظة واحدة في تدمير القارات والحضارات، من خلال توجيه العلوم والتقنيات.
- اعتمدت النظرة العلمانية الصرفة التي تؤكد أن العقل يحل كل المشاكل وأن المشاكل الأخرى هي مشاكل لاهوتية زائفة.
- إن هذه الحضارة، لم تستطع إلى الآن أن تحدد غايات الإنسان الحقيقية، ولا أن تسيطر على الوسائل التي توصله إلى تلك الغايات.
- إذن فهذه الحضارة تحيل الإنسان إلى العمل والاستهلاك، وتحيل الفكر إلى ذكاء آلي، فيتجرّد من الإيمان والحب والشعور الفني، وتحيل اللانهائي إلى الكم، ولذلك فإن هذه الحضارة مؤهَّلة للانتحار.

وبعد كلام علمي استقرائي طويل حول طبيعة تلك الحضارة ينتهي غارودي إلى أن نمط التطور الذي تمارسه المجتمعات الصناعية يقود البشرية إلى درب مسدود[2].

---

(١) «الإنسان ذلك المجهول»: ص ٤١.

(٢) «حوار الحضارات» ـ ترجمة د. عادل العوا: ص ٣٧ وما بعدها، ط الأولى ١٩٧٨ م، منشورات عويدات ـ بيروت.

وإذا اقتنعنا بأن التنمية في الغرب اتجهت اتجاهاً مادياً بحتاً، وحاولت التركيز على الحياة الاقتصادية وحدها مهملة أشدّ الإهمال الاهتمام بمبادىء الدين الحق وتربية الضمير والتخطيط لتوجيه الجانب الأخلاقي والاجتماعي في الإنسان من خلال نظام قيمي إنساني خالد؛ في العالم الرأسمالي بالسيطرة الاحتكارية على مصائر الأكثرية الساحقة من الناس، وفي العالم الشيوعي بتثبيت هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية وتحريم ملكية الأفراد وإنكار دور المبادرة الفطرية الفردية، علمنا أن استيراد النماذج التنموية الغربية في العالم الإسلامي كان كارثة كبيرة عليه، لأن نظرية الباب المسدود في التنمية انتقلت إلى العالم الإسلامي بأخطائها وثغراتها وطبّقت في مجتمعات تختلف في تطورها التاريخي ومنظومتها الحضارية.

ولقد تنبّه إلى ذلك كثير من العقلاء والمخطِّطين، عبر عشرات السنوات الماضية، غير أن عدم وضوح الرؤية، وتحركهم داخل المنظومة الحضارية الغربية التي نشأوا وتثقفوا عليها، وعدم تصورهم التخطيط للتنمية إلا في ضوء مبادئها، قد حال دون الوصول إلى منهج تنموي متكامل عميق الجذور متصل عضوياً بعقيدة وحضارة وظروف المجتمعات الإسلامية.

ولذلك فقد حاول الكثير من المهتمين بالثقافة الإسلامية والمصير الإسلامي في العصر الأخير أن يقدِّموا دراسات متنوعة في تعديل الاتجاهات المنحرفة أو الخاطئة، منطلقين من مبادىء الإسلام وأصول شريعته ومواطن الإشراق في الفكر الإسلامي عبر التاريخ.

ولقد شعرت في السنوات الأخيرة أنه من الضروري أن تكثف تلك الجهود وتملأ فيها الثغرات، فوجهت دراساتي العلمية الإسلامية إلى موضوع التغيير والتجديد والتنمية، فأصدرت منها دراسات عدة نشرت تحت عناوين: «منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام» و«المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري» و«أزمة المثقفين تجاه الإسلام» و«تجديد الفكر الإسلامي».

وكنت أشعر أن الحلقة الأخيرة لتلك الدراسات لا بد أن تكون دراسة تبحث في صلب المنهج التنموي الإسلامي وتتحدث عما يمكن أن تقدمه المذهبية الإسلامية وأنظمتها التشريعية العامة في هذا المجال.

وجاء هذا الكتاب مجسِّداً تلك الدراسة، عارضاً موضوعاتها من خلال منهج إسلامي أصولي، بعيد عن الفكر التراثي المغلق والمذهبية الفقهية الضيقة، والآراء الاجتهادية المرحلية الفردية الماضية، لا يختلف فيه مسلمان فاهمان لأصول الإسلام وقواعده، عارفان بحقائقه الثابتة في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ.

وفي ختام هذه المقدمة أقول:

لما كانت التنمية الاجتماعية بمعناها الشامل غدت هدفاً من أهداف المجتمع الإسلامي، لأنه طريق تجاوُزِ التراكمات السلبية التي استحكمت في مجتمعنا منذ قرون وبناء المجتمع الحضاري المتقدم المؤمن بعقلية علمية دقيقة في الوقت الحاضر.

ولما كانت جذور الإسلام ما زالت والحمد للّه قوية في النفوس لأنه عقيدة الأمة ورسالتها الحضارية وقانونها الروحي والأخلاقي، فإن تربية الأمة في المجالات الحيوية كلها، وعلى مستويات شتى تربية إيمانية وإفهامها بحقائق الإسلام ومحاولة صقلها بروح شريعته وحضارته ومنهجه العلمي وأنظمته الحيوية المتشابكة وقيمه الأخلاقية والنفسية العالية، لَمِنْ شأنها أن تعيد لها أصالتها وحركتها، وتشعل في نفوس أبنائها روح الجهاد في كل زاوية من زوايا المجتمع لإنجاح عملية التنمية الاجتماعية الحضارية كي تستيقظ الأمة من سباتها وتسترجع أمجادها وتعيد توازنها وتلتفت إلى ما حولها فتأخذ من الحركة العلمية العالمية أحسن ما فيها مما يساعدها على بناء وحدتها الفكرية والحضارية المستقلة.

وإن المسلمين جميعاً إذا أدركوا أن العمل الدائب هو عبادة للّه تعالى وأنهم مأمورون ديناً أن يتحركوا وأنهم سيحاسبون إذا فرطوا وقصروا، فإنهم سيندفعون اندفاعاً حماسياً عظيماً لإتمام المهمة وإعادة البناء الجديد من خلال التنمية الشاملة في نواحي الحياة كلها.

بغداد ـ الخضراء ـ حي الكفاءات

١٢ شوال ١٤٠٦ هـ

١٧/ ٦/ ١٩٨٦ م

الفصل الأوّل

تمهيد

العصر الذي نعيش، عصر تغير كبير في حياة الإنسان، سواء أكان من حيث محاولة تغيير ذاته أو صفاته أو من حيث علاقاته المتنوعة بالعالم الخارجي.

فلقد تطورت حياة الإنسان (تطوراً كبيراً، موجّهاً أو عشوائياً في العصر الحديث)، نتيجة أمور خطيرة وقعت في هذا العالم.

إن من ينظر من الباحثين إلى ظواهر الأمور، يمرّ على السنن الكونية والاجتماعية التي تقود حركة الإنسان مروراً سريعاً. فيأتي بحثه أقرب إلى وصف الظاهرات الاجتماعية من التعمق في عللها الخفية.

والذي يتأمل عميقاً في تلك الظاهرات لا يقنع عقله المفكر بالظواهر، بل يريد الغوص وراء العلل والأسباب، تماماً كالعالم في مجال العلوم الكونية، يريد الوصول إلى الحقيقة بدراسة ما وراء الظاهرة، لاستخراج قوانين حركتها وتفاعلها.

والحق أن العقل البرهاني يقود إلى هذا، إذ ليس من المعقول أن يخضع الكون كله إلى قوانين تتحكّم في سيره وتنظّم أموره، من الذرّة إلى المجرّة، بل من أصغر من الأولى وأكبر من الثانية، ثم يفلت المجتمع الإنساني من نظام الوجود، فيتسم بالفوضى ولا يخضع لقوانين تتحكم في

مسيرته، ولا لضوابط تضبط حركته، ولا لتخطيط يعدّل اعوجاجاً يحدث فيه، لما نعلم من الأسباب أو لا نعلم.

وليس الالتفات إلى هذه الحقيقة الاجتماعية من سمات العصر الحديث. فلقد كتب فيه المفكرون المسلمون مسائل نفيسة، أشهرهم وأعمقهم في هذا الباب العلاّمة ابن خلدون (٧٣٢ هـ - ٨٠٨ هـ) الذي يقول:

(أما بعد، فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال، وتُشدّ إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهّال. إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال وتطرف بها الأندية، إذا غصّها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلّبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال. وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق. فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يُعدّ في علومها وخليق)[1].

وقد مشى في مقدمته كلها في ضوء هذا المنهج التعليلي العميق، كاشفاً عن السنن والقوانين التي تقف وراء الأحداث والظواهر العمرانية. ولذلك عدّه الباحثون المسلمون وغيرهم فيلسوف التاريخ ومؤسس علم الاجتماع بمفهومه العلمي المعاصر.

إن القرآن الكريم قد سجّل هذه الحقائق الاجتماعية والكونية في كثير من آياته الكريمة، ليضع أمام البشر نواميس حركة حياتهم ومجتمعهم، فلا يضلوا في بيداء التجربة والخطأ، وليبدأوا بداية صحيحة في مسيرة حياتهم الفردية والجماعية.

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» بتحقيق د. علي عبد الواحد وافي: ١/٣٥٠، ط ٢ القاهرة.

فهو يدعو دائماً إلى الرجوع إلى التاريخ ووقائعه للاعتبار ومعرفة بواطن الأمور. وهذا لا يحصل إلا عن طريق استعمال البصيرة التي هي نعمة التعقل والتفكر.

فعندما عرض سبحانه وتعالى مصير بني النضير من يهود المدينة في قوله: ﴿هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أنْ يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يُخْربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين﴾ عقب على ذلك بقوله: ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾[1].

ويذكِّر القرآن الكريم البشرية دائماً بأن الكفر بالله تعالى، تترتب عليه عواقب سيئة في المجتمع الإنساني، لأن الله سبحانه فطر الناس على الإيمان. فإفساد الفطرة إنما هو تحريف لطبيعة الإنسان، وإيراد لها موارد الانحراف والأمراض النفسية والاجتماعية وذلك في قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً وأحلّوا قومهم دار البوار﴾[2].

ويحذر سبحانه وتعالى في كتابه الكريم من الظلم ويبسط أمام البشرية الآثار المدمرة التي تترتب على انتشاره، عندما لا يطبق قانون العدل ولا يسود الحق، فيضطرب المجتمع وتتزعزع أسسه، وتتخلخل مؤسساته الاجتماعية، فينتهي الأمر إلى الفوضى والخراب.

قال تعالى متكلّماً عن هذا القانون: ﴿وإذا أردنا أن نُهلك قريةً أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميراً﴾[3].

ووضّح ذلك في قوله: ﴿وتلك القرى أَهْلكناهم لمّا ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعداً﴾[4].

---

(١) الحشر: ٢.
(٢) إبراهيم: ٢٨.
(٣) الإسراء: ١٦.
(٤) الكهف: ٥٩.

وقوله: ﴿وكذلك أَخْذُ ربك إذا أَخَذَ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد﴾[1].

أما قانون كون حركة الحياة متعلّقة بالإنسان نفسه، فصريح في كتاب الله تعالى، حيث يقول: ﴿إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾[2].

ومن السنن الاجتماعية المهمة التي عرضها القرآن الكريم في كثير من آياته أن الغنى والترف يؤدي إلى الطغيان، فلا بد من ضبط حركته وإيجاد التوازن فيه، حتى لا يكون طريقاً إلى الهلاك بدل أن يكون سبباً إلى الصلاح.

قال تعالى موضحاً تلك الحقيقة الاجتماعية: ﴿إن الإنسان لَيَطْغَى أنْ رآه استغنى﴾[3].

ويشير إلى ذلك بقوله: ﴿ولو بسط الله الرزقَ لعباده لبَغَوْا في الأرض ولكن يُنزِّل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير﴾[4].

وبَيّن نتائج هذا الطغيان عندما يكون المال حكراً على الأغنياء ولا يستفيد منه السواد الأعظم في المجتمع في قوله تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فللّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾[5].

وليس هذا مكان استقراء كل ما ورد في القرآن الكريم من التنبيه إلى السنن الكونية، وإنما الذي نريد أن نؤكده أن أمر وجود السنن أو القوانين التي توجه المجتمعات البشرية من بديهيات الفكر الإسلامي عبر التاريخ كله، لأنه

---

(١) هود: ١٠٣.
(٢) الرعد: ١٢.
(٣) العلق: ٦.
(٤) الشورى: ٢٨.
(٥) الحشر: ٧.

استنبطه من كتاب الله سبحانه وتعالى وسنّة رسوله ﷺ، ورآه ولاحظه وحققه في وقائع الحياة البشرية وحركتها الصاعدة أو النازلة.

وبناء على ذلك، فإنه من المفروض أن يكون المسلم من أشد الناس تعلّقاً بتتبع الأسباب ومحاولة الوصول إلى حكمة حركة العمران وعلل التغيير الحضاري، ومن أحرص الناس على عدم الاكتفاء بالوقوف عند جزئيات الحياة، بل النظر إليها نظرة شمولية متوازنة مترابطة، ليؤمن الوصول إلى أعمق نقطة في كل قضية، لا بمفردها بل في إطار الحركة الاجتماعية العامة، من خلال منظومته الإسلامية الواضحة المعالم، الثابتة أصولها في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، ومن خلال الاستفادة القصوى من السنن الكونية، في ضوء معرفة دقيقة بتطور المجتمعات وقواعد حركتها، والتعرف الكامل على تجارب البشرية في إقامة الحضارة بتفاصيلها الحيوية كلها.

ولا بد أن أسجل هنا بيقين كامل أن المسلم في كل عصر، أجدر الناس بفهم مفاصل العملية التنموية الاجتماعية الحضارية، ولا سيما اليوم، لا في كلياتها، بل حتى في جزئياتها الدقيقة.

ومن الحقائق الواضحة للمتتبّع أن المجتمع الإسلامي المعاصر يدرك اليوم أن التقدم الحضاري غدا قضية مصيرية في حياته، وأنه في سبيل الوصول إلى تعويض ما فاته في الماضي القريب، بفعل عوامل التخلّف المتنوعة، عليه أن يعتمد على خطط التنمية الاجتماعية المبنيّة على أسس علمية سليمة لتفجير طاقات الإنسان المسلم وقدراته في مضامير الحياة كلها. وذلك لكي يشترك بقوة ووضوح في بناء حياته ومجتمعه من جديد.

وإذا كان لا بد للإنسان المسلم في هذا العصر أن يتحرك تحركاً إيجابياً سليماً للقيام بذلك الدور، فإن التخطيط لتحشيد القوى المعنوية والمادية في سبيل بنائه الذاتي والاجتماعي والحضاري يصبح من الضرورات المنطقية الملحّة.

وإذا كنا في هذا الكتاب نؤكد على دور الإسلام في التنمية الاجتماعية الشاملة، فلأنه عقيدة الأمة ومنهج حياتها ولأنه له معها تجربة ماضية، نقلها من حياة البداوة والسبات والتمزّق إلى حياة الحضارة والحركة والوحدة، صاغها في ظل عقيدته وشريعته وحضارته صياغة جديدة، تحوّلت بفضلها إلى قائدة أعظم تنمية اجتماعية وحضارية في نواحي الحياة كلها شهدها العصر الوسيط، وانتهى إلى بناء الحضارة الإسلامية التي أدّت دورها العظيم في خدمة العالم الإسلامي كله والإنسانية جمعاء[1].

ولأننا نعتقد أيضاً دون أن نتجاوز الحقائق العلمية، أن الأهداف الروحية والاجتماعية والاقتصادية التي حددها الإسلام والقيم السلوكية والأخلاقية التي شرعها لتعد أسساً ومنطلقات فاعلة للنهوض بالمجتمع الإسلامي ودفعه إلى طريق التنمية الشاملة.

على أننا إذا أردنا تحقيق تلك النظرة العلمية الإسلامية للتنمية فما علينا إلا أن نعيد دراسة المبادىء والتعاليم التي أتى بها القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة في ضوء الواقع الاجتماعي المعاصر، إذ يمكننا من خلال هذه الدراسة إدراك قدرة العقائد والشرائع والقيم الإسلامية وملاءمتها ومرونتها في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل زمان ومكان، طالما أن من أهم أهداف الإسلام وقواعده تحقيق مصالح العباد، حتى إن الفقهاء صاغوا القاعدة الفقهية المشهورة «حيثما كانت مصلحة المسلمين فثمة شرع الله»[2].

إن المجتمع الإسلامي المعاصر في أقطاره كلها، لا بد أن يدخل إلى عصر التنمية الكبرى، الذي يتغيّر فيه كل شيء في حياته من خلال المذهبية الإسلامية الشاملة، لا من خلال جزئية من جزئيات منظومتها المتفرعة منها

---

(١) «حضارة العرب»: لوبون، ص: ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨٨، ط الأولى.

(٢) راجع كتب أصول الفقه، بحث: مقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما: «أصول الفقه» للشيخ عبدالوهاب خلّاف. وراجع أيضاً «مقاصد الشريعة الإسلامية» للشيخ محمد الطاهر بن عاشور والأستاذ علّال الفاسي.

لأن: (التنمية عملية متكاملة وفي الإسلام لا بد أن تكون متكاملة. على سبيل المثال، تطبيق الاقتصاد الإسلامي وحده، دون أخذه ضمن إطار المنظومة الإسلامية، لا يؤدّي إلى النتائج التي أوجد من أجله)[1].

إذن هنالك مذهبية إسلامية تعالج قضايا الكون والمجتمع والإنسان، وتعطي حركة التنمية في المجتمع الإسلامي في كل عصر ملامحها الذاتية المنبثقة منها ومن تطوّرها الخاص.

ويخطىء من يظن أن العالم قد تطور ضمن مقولات خاصة، يعدها قانوناً عاماً لا يتخلّف تخضع لها الحضارات كلها. أي إنه يدعونا إلى الاعتقاد بالمسار الواحد للحضارات في حين أن الاستقراء العلمي ينتهي بنا إلى أن لكل حضارة أو مجموعة حضارية خصوصية معينة على الرغم من الجسور المشتركة بينها وبين سائر الحضارات باعتبار كونها حضارات بشرية تخضع في مظاهر كثيرة منها لخصائص البنية الإنسانية.

من العجب أن نجد اختلافاً واضحاً بين التكوين الكسبي لإنسان مع إنسان آخر في المجتمع الواحد ذي النمط الحضاري الواحد، ثم لا نعترف بهذا الاختلاف بين كائنات ضخمة معقدة جداً (وهي الحضارات) تحتوي على عشرات أو مئات الملايين من البشر المختلفين في الجذور الفكرية والظواهر الثقافية والأعراف الاجتماعية والبيئات المتنوعة وأساليب المعيشة ذات الأنماط المختلفة.

إنه حتى لو فرضنا جدلاً بأن مجموعة الحضارات التاريخية تسير في مسار واحد أو متقارب ضمن تطوّر تاريخي واحد، فإن الحضارة الإسلامية لا بد أن تُستثنى من ذلك، للاختلاف الجوهري بينها وبين الحضارات الأخرى جميعاً.

---

(١) «مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي»: ص ١٥، للدكتور عبد العزيز فهمي هيكل ـ دار النهضة ـ بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

فالحضارة الإسلامية هي الحضارة الوحيدة في التاريخ، قادها التوحيد الخالص، بينما الحضارات الأخرى كانت حضارات شركية أي أن الشرك قد قادها وتلبس بمنظوماتها بل بجزئياتها كلها.

إن تطوّر الحضارة الإسلامية من خلال مذهبيتها ومفاصلها الإنسانية والأخلاقية وأهدافها في الحياة، لا تشبه أية حضارة أخرى، فهنالك فروق جوهرية بينها وبين الحضارات المغايرة تطوّرت في مسارات تختلف جوهرياً عن مسار الإسلام[1].

إن قراءة الحضارة الإسلامية من خلال الحضارة الغربية ومنظوماتها كانت خطأً كبيراً وقع فيه مفكّرو ومخطّطو التنمية الاجتماعية والحضارية في العالم الإسلامي. ولخطأ هذه المقدمة، فإنها لم تولد إلا نتائج خاطئة بعد تجربة قرن كامل من المحاولات المتنوعة في تعيين أسباب التخلّف واليقظة والتنمية الحضارية.

يقول الأستاذ منير شفيق: (ثمة موضوعية تقول إن مجتمعاتنا عرفت القوانين العامة المستمدة من التجربة الأوربية ضمن خصوصية معينة، ومن ثم يكون المطلوب هو الاعتماد على تلك المقولات مع تطبيقها تطبيقاً خلّاقاً هنا. أي اعتبار مقولات العلوم الإنسانية والفلسفات الفرنجية مرتكزات العلم ثم البناء عليها آخذين بعين الاعتبار الخصوصية المتعلّقة بنا. وهذا ما يجب أن يُحسم بما لا يقبل التأويل. إننا هنا أمام مقولتين متعارضتين تماماً **الأولى**: تعتبر أن مجموعة المقالات التي كانت حصيلة الفكر الفرنجي من القرن السادس عشر حتى الآن حول مختلف القضايا المذكورة أعلاه (القومية، الطبقات، أدوات الإنتاج، الإيديولوجيا) علمية وعالمية ومن ثم تشكل الدليل النظري في فهم خصوصية أي وضع آخر. أما المقولة **الثانية** فتعتبر أن الفرق

---

(١) راجع كتابنا «منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام»: ص ٣٥ وما بعدها. راجع أيضاً «ذاتية الإسلام أمام المذاهب والعقائد» للأستاذ محمد المبارك، ص ١٧، دار الفكر - بيروت.

بين النمطين الأوربي والإسلامي هو فرق نوعي وجوهري وأساسي بكل ما تحمل هذه الكلمات من معنى. ومن ثم لكل منهما سماته ومنطقه الداخلي، فالقضية ليست تطبيق الأول على الثاني وإنما تحرير الثاني من هذا التطبيق. وهو أولى خطوات كل منهج علمي، ومن ثم تحديد سماته ومنطقه الداخلي ومجموعة المقولات التي تفسر علمياً تاريخه وظواهره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة وعلاقاتها ببعضها)[1].

إن خطط التنمية الاجتماعية التي تشكل مشروع مستقبل العالم الإسلامي، لا بد أن تنسجم تمام الانسجام مع مقوّمات أمتنا العقيدية والحضارية وتطوّرها التاريخي الخاص. وإلا فإنها ستنتهي بالإخفاق الكامل، لأن تلك الخطط التنموية، إذا نقلت نقلاً حرفياً، فإنها لن تتلاءم مع خصائص أمتنا، لكونها كانت استجابة حضارية لتحديات مشاكل المجتمعات الأخرى التي تطورت ضمن منظومات حضارية ولّدت معضلات تختلف في جوانب مهمة منها عن المشكلات التي نجمت عن تطور المجتمعات الإسلامية وتخلّفها الحضاري في القرون الأخيرة.

وقد طبق المفكر الإسلامي مالك بن نبي هذه النظرية في الجانب الاقتصادي على المجتمع الأندنوسي في كتابه «المسلم في عالم الاقتصاد»[2] وأثبت أنّ الخطط الاقتصادية الذكية التي طبقها الدكتور الاقتصادي الألماني المشهور شاخت في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي دفعت ألمانيا إلى نشاط تنموي كبير، أُخفقت في أندنوسيا عند تطبيقها من لدن الدكتور شاخت نفسه إخفاقاً كبيراً، ولم يكن لها أيّ أثر يُذكر في التنمية، لاختلاف المجتمعين لأن كل مجتمع منهما ينتمي إلى منظومة حضارية تختلف اختلافاً كبيراً عن الأخرى في مذهبيتها الحضارية.

---

(١) «الإسلام في معركة الحضارة»: ص ٢٧، بيروت ـ دار الكلمة للنشر، ١٩٨١ م.
(٢) ص ٤٦ ـ ٦٧.

ولو جئنا إلى العالم الإسلامي كله في العصر الحديث بلداً بلداً، نجد أن خطط التنمية الغربية التي طبقت فيه، لم يقدمه خطوات حضارية شاملة واضحة إلى الأمام نظراً للخلافات الجوهرية بين المشكلات الحضارية التي لها خلفيات تاريخية خاصة بكل حضارة أو مجتمع.

وهنالك بلاد إسلامية أخرى ظنّت أن التقدم يأتي بتقليد النظام الاجتماعي والحضاري الغربي في كل شيء، فبدأت بتنفيذ الجانب الثقافي والمظهر الاجتماعي، فانتهى الأمر إلى زعزعة كبيرة في الحياة الاجتماعية وتأخر كبير في الحياة العلمية.

ويضرب المفكر الهندي وحيد الدين خان مثلاً لذلك بتركيا فيقول: (قبل نصف قرن، كان حكام تركيا يصلبون مواطنيهم لإجبارهم على لبس البرنيطة، بينما كانت روسيا مشغولة بترجمة الكتب العلمية، لقد حدثت ثورتا روسيا وتركيا في سنوات متقاربة وقد عاش زعيم الثورة التركية كمال أتاتورك (١٨٨١ ـ ١٩٣٨ م) أكثر من زعيم الثورة الروسية (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤ م) بنحو خمس عشرة سنة. ولو كان أتاتورك قد وضع الأساس الصحيح للبناء مثل ما فعل لينين، لكانت تركيا اليوم واحدة من القوى الكبرى. ولكن بسبب خطأ الاتجاه، نجد روسيا تطلق الصواريخ في الفضاء بينما لا تزال تركيا مخزناً للبضائع الأجنبية)[1].

وفي ختام هذا التمهيد هنالك مسألة مهمة جديرة بالذكر وهي: أن التنمية لها جانبان:

جانب مذهبي نظري «إيديولوجي» يشكّل الإطار الموجِّه.

وجانب معرفي بحت يشكل الاستفادة القصوى من قوانين الوجود والحياة في التخطيط والتنفيذ والتطوير.

---

(١) «الإسلام في العصر الحديث» ـ منشورات المختار الإسلامي ـ القاهرة ـ الأولى ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م.

فالأول هو الذي نهدف إليه في هذا الكتاب، لأنه من مهمة الوحي الإلٰهي، حتى يضع الإنسان على الطريق السويّ.

أما الثاني، فهو من مهمة العقل الإنساني في حركته الدائبة لاكتشاف قوانين الوجود وتسخيرها في سبيل إخراج التنمية من حالة الاستعداد والقوة إلى حيز الفعل والحركة.

إن المنهج يتحكم في توجيه المادة المعرفية العقلية، لأنه يشكل أساسها وقاعدتها أو منظومتها الحضارية.

ومن هنا فإن الحديث المعرفي عن جوانب التنمية، ليس من مهمتنا في هذا الكتاب، وإنما نترك ذلك إلى العلماء والمخطِّطين الإسلاميين المختصين في مجالات الحياة الكثيرة.